الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

عدم جواز قبول المرتزقة والمقاتلين الأجانب كوسيلة لتقويض السلام والأمن الدولي والسلامة الإقليمية للدول وانتهاك حقوق الإنسان

قرار اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
(الدوحة، 10 نيسان/ ابريل 2019)

إن الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تعيد تأكيد* الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالالتزام الصارم بمبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية للدول، وعدم انتهاك الحدود المعترف بها دولياً وتقرير المصير للشعوب، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون داخل الولاية القضائية المحلية للدول، وتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

(2) *وإذ تشير* إلى تعاريف المرتزقة الواردة في المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف للعام 1949 والمادة 1 من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم للعام 1989،

(3) *وإذ تشير أيضاً* إلى أن البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف ينطبق في النزاعات المسلحة الدولية وأن الاتفاقية الدولية بشأن المرتزقة تنطبق على جميع النزاعات المسلحة،

---

* أعربت وفود أرمينيا وجمهورية التشيك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيسلندا والنرويج ورومانيا والسويد عن تحفظها على القرار بأكمله.

(4)*وإذ تشير* إلى عدم وجود صك قانوني دولي يتعلق بالمقاتلين الأجانب أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا يوجد تعريف قانوني مقبول لهذه المصطلحات؛ وأنّ الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حقوق الشعوب في تقرير المصير يستخدم التعريف التالي للمقاتلين الأجانب: "الأفراد الذين يغادرون بلدهم الأصلي أو محل إقامتهم المعتاد ويتورطون في أعمال عنف كجزء من تمرّد أو جماعة مسلحة من غير الدول في نزاع مسلح"،

(5)*وإذ تأخذ بعين الاعتبار* أنّ وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة والممارسات الجيدة للدول المتعلقة بعمليات المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح في 17 أيلول/ سبتمبر 2008 تُعرّف المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بأنها كيانات أعمال خاصة، بصرف النظر عن كيفية تعريفها بأنفسها، تقدم خدمات عسكرية و/ أو أمنية، بما في ذلك على وجه الخصوص الحراسة المسلحة وحماية الأشخاص والأشياء، مثل القوافل والمباني وأماكن أخرى؛ صيانة وتشغيل أنظمة الأسلحة؛ احتجاز السجناء؛ وتقديم المشورة للقوات المحلية وموظفي الأمن أو تدريبهم،

(6)*وإذ تضع في اعتبارها أيضاً* أنّ الأشخاص والموظفين ومديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، هم أشخاص يعملون لدى مؤسسة عسكرية وأمنية خاصة، من خلال تأجير مباشر أو بموجب عقد،

(7)*وإذ تدرك* أنّ أنشطة المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في معظم الحالات، تتماشى مع الالتزامات القانونية والممارسات الجيدة ذات الصلة،

(8)*وإذ تؤكد من جديد* أنّ موظفي المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة ملزمون، بصرف النظر عن وضعهم، بالامتثال للقانون الدولي الإنساني الساري والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويخضعون للمحاكمة إذا ارتكبوا أفعالاً معترف بها كجرائم بموجب القانون الوطني أو الدولي المعمول به؛ وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة مسؤولية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الانتهاكات التي يرتكبها أفرادها، وتوفير أو التعاون في عمليات توفير سبل انتصاف فعالة للضحايا،

(9)وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك القرار 182/71 المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016 وقرارات مجلس حقوق الإنسان 12/15 المؤرخ في 30 أيلول/ سبتمبر 2010،

و 26/15 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، و 4/18 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، و 8/21 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2012، و13/24 المؤرخ في 26 أيلول/ سبتمبر 2013، و10/27

المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، و6/30 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، 4/33 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2016 و 3/36 المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، و 39 / 5 من 27 أيلول/ سبتمبر 2018 بالإضافة إلى جميع القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في هذا الصدد، وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 4 تموز/ يوليو 2017 بشأن مؤسسات الأمن الخاصة، مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص (2010)، واتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977)،

(10)وإذ تشير *أيضاً* إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلم والأمن (1325 و1888 و1960)، وعلى وجه الخصوص القرار 1820، الذي يقرّ بأن جميع أشكال العنف الجنسي في الصراعات المسلحة يمكن أن تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية،

(11)وإذ *تعرب* عن القلق البالغ إزاء الخطر الذي تشكله أنشطة المرتزقة على السلام والأمن في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في مناطق النزاع المسلح، والتهديد الذي يشكلونه لسلامة واحترام النظام الدستوري للبلدان المتضررة،

(12)وإذ *تعرب عن القلق الشديد* إزاء عشرات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المرتزقة والمقاتلون الأجانب بما في ذلك الذين تم توظيفهم من قبل العسكريون الخاصون وموظفو المؤسسات الأمنية ضد السكان المدنيين، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب واستعباد النساء والأطفال والتعذيب والاخفاء القسري وعمليات الاختطاف وكذلك النهب والاعتقال والاحتجاز التعسفي،

(13) *وإذ تعرب* عن استيائها للاتجاه المقلق للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي مثل الاغتصاب كسلاح في الحرب، ضد الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، ويثير جزعها التعافي الصعب الذي يواجهه الناجون الذين يعانون بمجرد عودتهم إلى ديارهم من المعاملة القاسية، بما في ذلك الوصم بالعار والتخلي عنهم من قبل الأزواج والأقارب الآخرين،

(14) *وإذ تلاحظ مع القلق* أن الأطفال قد أصبحوا على نحو متزايد ضحايا للمرتزقة والمقاتلين الأجانب بما في ذلك الذين تم توظيفهم من قبل العسكريون الخاصون وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة، سواء تمّ تجنيدهم قسراً كجنود أو استخدامهم لأغراض الاسترقاق الجنسي ولأغراض أخرى،

(15) وإذ تعتقد *بشكل راسخ* بأن تسليم مرتكبي تعديات حقوق الإنسان إلى العدالة وضمان إخطار ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وضمان الوصول الكامل إلى العدالة وسبل الانتصاف هي أمور أساسية لبناء السلام،

(16) *وإذ تؤكد من جديد* أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم، وتمويلهم، وحمايتهم وتدريبهم في النزاعات المسلحة الدولية، والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة، تعدّ من دواعي القلق الشديد لجميع الدول ذلك ينتهك الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة،

(17) *وإذ* تدين أي دولة تسمح أو تشجع أو تتسامح مع تجنيد المرتزقة والمقاتلين الأجانب أو تمويلهم أو تدريبهم أو تجميعهم أو عبورهم أو استخدامهم واستخدام القطاع الخاص والمؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بهدف انتهاك حقوق الإنسان أو تعطيل و/ أو تقويض السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة ضمن حدودها المعترف بها دولياً وضمن نظامها الدستوري،

(18) *وإذ لا يزال القلق يساورها* بشأن تجنيد المرتزقة تحت رعاية الدولة بغرض تقويض السلامة الإقليمية والنظام الدستوري والسيادي للدول الأخرى،

1. *تقرّر* التعاون عن كثب مع الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف وضع معايير قانونية مشتركة واعتمادها لتحديد التعريف القانوني للمرتزقة والمقاتلين الأجانب؛ وفي هذا الصدد، تدعو الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وعرقلة ممارسة حقوق الشعوب في تقرير المصير لوضع معايير كهذه على أساس الوثائق القانونية الدولية القائمة وتقديمها للنظر فيها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

2. *تحثّ* جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان عدم مشاركة رعاياها في تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛

3. *تدعو* البرلمانات إلى تعديل تشريعاتها القائمة، من أجل منع ومعاقبة تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين يشاركون في أنشطة مصممة لزعزعة الوضع في أي دولة و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

4. *تدعو* البرلمانات أيضاً إلى سنّ تشريعات لتشجيع حظر تجنيد أو تدريب أو توظيف أو تمويل المقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين يعملون من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة التي تتدخل في

النزاعات المسلحة بهدف زعزعة استقرار الأنظمة الدستورية و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

5. *تشجع* البرلمانات على إنشاء آليات تنظيمية وطنية لتسجيل الأنشطة الرامية إلى تشغيل جنود سابقين أو موظفي خدمة فعلية يقضون إجازة كمساعدة عسكرية مستوردة لضمان أنّ الخدمات المستوردة لا تحول دون التمتع بحقوق الإنسان أو تنتهك حقوق الإنسان أو والقانون الدولي الإنساني في الدولة المتلقية ولا تهدف إلى تقويض النظام الدستوري أو السلامة الإقليمية لتلك الدولة؛

6. *تدعو* برلمانات الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم أو التصديق عليها؛

7. *تدعو* البرلمانات والحكومات إلى سنّ أحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم في التشريعات الوطنية من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة ومواصلة رقابة تنفيذ الاتفاقية؛

8. *تحثّ* الدول على مراعاة حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلم والأمن، وتشدّد على أهمية المشاركة المتساوية للرجال والنساء في هذه الجهود؛

9. *تؤكد* أهمية مشاركة المرأة كمفاوضة وإسهام النساء والفتيات من المجتمعات المحلية في تحقيق سلام دائم وطويل الأمد؛

10. *تدين* تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة من جانب جميع الجهات الفاعلة، وتدعو البرلمانات إلى تعديل التشريعات الخاصة بها من أجل تجريم هذه الممارسات في التشريعات الوطنية؛

11. *تدين بشدة* السياسات الرامية إلى ترسيخ المواقف والتوجهات المتشدّدة/ العدائية بين الأطفال؛

12. *تدين* أنشطة المرتزقة في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات المستقبلية التي قد تنشأ بعد اعتماد هذا القرار، والتهديد الذي تشكله على سلامة النظام الدستوري للدول السيادية واحترامه، للسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

13. *تدين أيضاً* انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاك حقوق الإنسان من جانب المقاتلين الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات التي قد تنشأ بعد اتخاذ القرار الحالي، والخطر الذي يشكلونه على سلامة واحترام النظام

الدستوري للدول ذات السيادة، وعلى السلم والأمن الدوليين، وعلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

14. *تدعو* الدول إلى تحميل المسؤولية لرؤساء المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة مثل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا من القادة العسكريين أو الرؤساء المدنيين، وكذلك رؤساء الإدارات أو مديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة من قبل المقاتلين الأجانب الذين توظفهم هذه المؤسسات وتحت سلطتها الفعلية وسيطرتها الفعلية، نتيجة عدم قيامها بممارسة الرقابة الصحيحة على هؤلاء المقاتلين الأجانب وفقاً للقانون الدولي؛

15. *تدعو أيضاً* الدول إلى اتخاذ تدابير تمكّنها من تتبّع أنشطة المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة التي تُمارس ليس فقط على أراضيها ولكن، فيما يتعلق بشركاتها الوطنية، والأنشطة التي تمارس في بلدان أخرى؛

16. *تدعو أيضاً* الدول إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، ومعالجة ثغرات المساءلة والإفلات من العقاب فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية للعنف الجنسي والقائم على أساس الجنس المرتكب من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب بما في ذلك الموظفين العسكريين وموظفي مؤسسة الأمن الخاصة، وجميع أولئك الذين ترعاهم؛

17. *تدين* أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح لمرتكبي انتهاكات القانون الدولي كجزء من أنشطة المرتزقة الخاصة بهم وللمسؤولين عن استخدام المرتزقة الذين يشاركون في النزاعات المسلحة وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي على تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛

18. *تدين أيضاً* أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح للمسؤولين التنفيذيين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، المنخرطين في أعمال عدائية وفي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصراعات المسلحة، وتحثّ جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على إحضارهم، من دون تمييز، إلى القضاء؛

19. *تدين كذلك* أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح للمقاتلين الأجانب وللمسؤولين عن استخدام المقاتلين الأجانب وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، من أجل تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛

20. *تدعو* البرلمانات، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى التعاون الوثيق بهدف تقديم المتهمين بأنشطة المرتزقة إلى العدالة، والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب بما في ذلك المسؤولين التنفيذيين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو لحقوق الإنسان، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

21. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى اعتماد تشريعات واضحة ودقيقة لتعزيز الوصول إلى المساعدة القانونية الكاملة والفعالة وإلى الدعم وسبل الانتصاف لضحايا انتهاكات لقانون الدولي المرتكب من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة؛

22. *تقرّر* إبقاء هذه المسألة قيد نظرها.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Non-admissibility of using mercenaries and foreign fighters as a means of undermining peace, international security and the territorial integrity of States, and violating human rights

Resolution adopted by consensus* by the 140th IPU Assembly
(Doha, 10 April 2019)

The 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Reaffirming the purposes and principles enshrined in the Charter of the United Nations concerning the strict observance of the principles of sovereign equality, political independence, the territorial integrity of States, the inviolability of internationally recognized borders, the self-determination of peoples, the non-use of force or threat of use of force in international relations, the non-interference in affairs within the domestic jurisdiction of States, and the promotion of and respect for human rights and fundamental freedoms for all without distinction as to race, sex, language or religion,

Recalling the definitions of mercenaries contained in Article 47 of Additional Protocol I to the 1949 Geneva Conventions and Article 1 of the 1989 International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries,

Also recalling that Additional Protocol I of the Geneva Conventions is applicable in international armed conflicts and that the International Convention on Mercenaries is applicable in all armed conflicts,

Noting that there is no international legal instrument regarding foreign fighters or foreign terrorist fighters, and no commonly accepted legal definition of these terms; and that the Human Rights Council Working Group on the use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the rights of peoples to self-determination uses the following definition for foreign fighters: "individuals who leave their country of origin or habitual residence and become involved in violence as part of an insurgency or non-State armed group in an armed conflict",

Considering that The Montreux Document on Pertinent International Legal Obligations and Good Practices for States related to Operations of Private Military and Security Companies during Armed Conflict of 17 September 2008 defines private military and security companies as private business entities, irrespective of how they define themselves, that provide military and/or security services that include, in particular, armed guarding and protection of persons and objects, such as convoys, buildings and other places; maintenance and operation of weapons systems; prisoner detention; and advice to or training of local forces and security personnel,

* The delegations of Armenia, the Czech Republic, Finland, France, Germany, Iceland, Norway, Romania and Sweden expressed a reservation on the entire resolution.

Also considering that the personnel, employees and managers of private military and security companies are persons employed by, through direct hire or under contract, a private military and security company,

Aware of the fact that the activities of private military and security companies are, in most cases, in keeping with relevant legal obligations and good practices,

Reaffirming that the personnel of private military and security companies are obliged, regardless of their status, to comply with applicable international humanitarian law and the State's obligations under international human rights law, and are subject to prosecution if they commit acts recognized as crimes under applicable national or international law; and furthermore, that private military and security companies have a responsibility to respect human rights and international humanitarian law, to take action to stop abuses by their personnel and to provide for or cooperate in processes to provide an effective remedy to victims,

Recalling relevant United Nations General Assembly Resolutions, including resolution 71/182 of 19 December 2016, and Human Rights Council resolutions 15/12 of 30 September 2010, 15/26 of 1 October 2010, 18/4 of 29 September 2011, 21/8 of 27 September 2012, 24/13 of 26 September 2013, 27/10 of 25 September 2014, 30/6 of 1 October 2015, 33/4 of 29 September 2016, 36/3 of 28 September 2017 and 39/5 of 27 September 2018, as well as all resolutions adopted by the Commission on Human Rights in this regard, the European Parliament resolution of 4 July 2017 on private security companies, the International Code of Conduct for Private Security Service Providers (2010), and the Convention for the Elimination of Mercenarism in Africa (1977),

Also recalling the United Nations Security Council resolutions on women and peace and security (1325, 1888, 1960) and, in particular, resolution 1820, which recognizes that all forms of sexual violence in armed conflicts can constitute war crimes or crimes against humanity,

Expressing grave concern at the danger that the activities of mercenaries constitute to peace and security in various parts of the world, in particular in areas of armed conflict, and at the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of the affected countries,

Also expressing grave concern at the scores of human rights violations perpetrated by mercenaries and foreign fighters, including those employed by private military and security companies, against the civilian population, including extrajudicial killings, rape, enslavement of women and children, torture, enforced disappearance and abductions, as well as pillaging and arbitrary arrest and detention,

Deploring the disturbing trend of violence, including sexual violence such as rape as a weapon of war, against vulnerable groups such as women and children, and dismayed at the extremely difficult recovery facing survivors who, once they have returned to their homes, suffer harsh treatment, including stigmatization and abandonment by spouses and other relatives,

Noting with concern that children are increasingly becoming victims of mercenaries and foreign fighters, including those employed by private military and security companies, be they forcibly recruited as child soldiers or used for sexual slavery or other purposes,

Firmly believing that bringing to justice perpetrators of human rights violations, and ensuring that victims of human rights violations are being made aware of their rights and guaranteed full access to justice and remedies, are crucial to building peace,

Reaffirming that the use of mercenaries and their recruitment, financing, protection and training in armed conflicts, and of foreign fighters, including those hired by private military and security companies in armed conflicts, are causes of grave concern to all States and that they violate the purposes and principles enshrined in the Charter of the United Nations,

Condemning any State that permits, promotes or tolerates the recruitment, financing, training, assembly, transit or use of mercenaries and foreign fighters, and the use of the private sector and private military and security companies with the objective of violating human rights and disrupting and/or undermining the territorial integrity of sovereign States within their internationally recognized borders and their constitutional order,

Remaining concerned over state-sponsored recruitment of mercenaries with the purpose of undermining the territorial integrity, sovereignty and constitutional order of other States,

1. *Decides* to cooperate closely with the United Nations General Assembly with the aim of developing and adopting common legal criteria for determining the legal definition of mercenaries and foreign fighters; and in this regard, invites the Human Rights Council Working Group on the use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the rights of peoples to self-determination to develop, on the basis of existing international legal documents, such criteria and to submit them for consideration to the United Nations General Assembly;

2. *Urges* all parliaments to take legislative measures to ensure that their nationals do not take part in the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries or foreign fighters, including those employed by private military and security companies, in the violation of human rights and international humanitarian law, and in the planning of activities designed to destabilize the situation in any State or to dismember or impair, totally or in part, the territorial integrity or political unity of sovereign and independent States;

3. *Calls on* parliaments to amend their existing legislation, so as to prevent and punish the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries or foreign fighters, including those employed by private military and security companies, who engage in activities designed to destabilize the situation in any State and/or violate human rights and international humanitarian law;

4. *Also calls on* parliaments to enact legislation to promote the prohibition of the recruitment, training, hiring or financing of foreign fighters, including those employed by private military and security companies, intervening in armed conflicts with a purpose of destabilizing constitutional regimes and/or violating human rights and international humanitarian law;

5. *Encourages* parliaments to establish national regulatory mechanisms for registering activities aimed at hiring former servicemen or active duty personnel on leave as imported military assistance in order to ensure that the imported services do not impede the enjoyment of human rights, do not violate human rights or international humanitarian law in the recipient State, and are not designed to undermine the constitutional order or territorial integrity of that State;

6. *Invites* the parliaments of States which have not yet done so, to consider taking the necessary action to accede to or ratify the International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries;

7. *Calls on* parliaments and governments to enact provisions of the International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries in national legislation in order to eliminate mercenary activities and to further monitor implementation of the Convention;

8. *Urges* States to take into account women's rights, gender equality and the special needs of women and girls in all peace and security efforts, and stresses the importance of the equal participation of men and women in these efforts;

9. *Stresses* the importance of the participation of women as negotiators and the contribution of women and girls from local communities for inclusive and long-lasting peace;

10. *Condemns* the recruitment and use of children in armed conflict by all actors, and invites parliaments to amend respective legislation so as to criminalize such practices in national legislation;

11. *Strongly condemns* the policies aimed at instilling militant/combative attitudes and mindsets among children;

12. *Condemns* mercenary activities in areas of ongoing armed conflicts and in future conflicts after the adoption of this Resolution, and the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of sovereign States, to international peace and security, and to human rights and international humanitarian law;

13. *Also condemns* violations of international humanitarian law and of human rights by foreign fighters, including those hired by private military and security companies, and the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of sovereign States, to international peace and security, and to human rights and international humanitarian law;

14. *Calls upon* States to hold liable those who hire private military and security companies, such as governmental officials, whether they are military commanders or civilian superiors, as well as executives of private military and security companies, for crimes under international law committed by foreign fighters hired by such companies and under their effective authority and control, as a result of their failure to properly exercise control over such foreign fighters in accordance with international law;

15 *Also calls upon* States to introduce measures enabling them to monitor the activities of private military and security companies that are carried out not only on their territory but, with respect to their national companies, activities that are carried out in other countries;

16. *Further calls upon* States to take special measures to protect women and girls from sexual and gender-based violence in situations of armed conflict, and address accountability gaps and impunity as regards criminal prosecution for sexual and gender-based violence perpetrated by mercenaries, foreign fighters, including private military and security company employees, and of all those that sponsor them;

17. *Condemns* any form of impunity granted to perpetrators of violations of international law as part of their mercenary activities and to those responsible for the use, recruitment, financing and training of mercenaries, and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without discrimination, to justice;

18. *Also condemns* any form of impunity granted to executives of private military and security companies involved in violations of human rights and international humanitarian law, and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without discrimination, to justice;

19. *Further condemns* any form of impunity granted to foreign fighters and to those responsible for the use, recruitment, financing and training of foreign fighters for their violations of human rights and international humanitarian law, and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without discrimination, to justice;

20. *Calls upon* parliaments, in accordance with international law, to cooperate closely with the objective of bringing to justice those accused of mercenary activities, as well as those who are foreign fighters, including executives of private military and security companies, who have committed violations of international humanitarian law or of human rights, of holding them accountable and having them tried by a competent, independent and impartial tribunal, in compliance with international human rights standards and international humanitarian law;

21 *Also calls upon* parliaments to adopt clear and precise legislation to strengthen access to full effective legal assistance, support and remedies for victims of violations of international law committed by mercenaries, foreign fighters and private military and security company employees;

22. *Decides* to remain seized of this matter.